توزيع الشارة على العمال العرب بأنه عمل أحمق. ورفض شامير الحضور الى مستوطنة بيت ـ ايل لافتتاح كنيس جديد فيها، الاّ بعد الغاء الشارة المماثلة التي خطط لها رجال المستوطنة لوضعها على صدور العمال العرب (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨٩). امّا القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، بيرس، فقد أعلن، من جهته، رفضه لكل مبادرة، او قرار، يقضي بحمل شارة «تشخيص تدل على عرق، او دين، او قومية». وقال: «من غير المعقول، او المنطقي، ان نسمح بمظاهر كهذه. ولن نسمح للمستوطنين بأن يهدموا حياتنا... وطالما تواجدنا في المناطق [المحتلة]، فاننا مسؤولون عن حمايتها؛ واذا كنا غير قادرين على ذلك، فالافضل لنا ان نخرج من هناك» (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٩). على الصعيد ذاته، استنكر عشرون من أعضاء الكنيست الاسرائيلي، ينتمون الى كتل مختلفة هذه الاجراءات، وبعثوا برسالة احتجاج شديدة الهجة الى الحكومة، طالبوها بادانة المسؤولين عن المستوطنة، جرّاء عملهم «المخجل والعنصري». وممّا جاء في رسالتهم: «ان قرار مستوطنة اريئيل هو اجراء عنصري لجذب الانظار، وأُعدّ لتحقير العرب؛ وهذه خطوة تلائم شرطة عنصرية لا دولة ديمقراطية» (**الاتحاد**، ١/٦/١٩٨٩).

ازاء هذه الموجة الصاخبة من ردود الفعل والادانات القاسية، قرّر رئيس مستوطنة اريئيل، رون نحمان، استبدال كلمتي «عامل غريب» بختم مجلس المستوطنة (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٩).

بطاقات ممغنطة

في محاولة لاحكام رقابتها على قطاع غزة، بدأت السلطات العسكرية الاسرائيلية، وسلطات الادارة المدنية باصدار بطاقات هوية بلاستيكية ذات شريط ممغنط للفلسطينيين الراغبين في الدخول الى اسرائيل للعمل فيها، أو لأية اغراض أخرى. بدأ العمل باصدار البطاقات الجديدة في قريتي بيت حانون وبيت لاهيا، القريبتين من نقطة التفتيش الاسرائيلية المعروفة بنقطة ايرز. ووفقاً للتعليمات، تعطى البطاقات للشبان من الذكور، ممّن هم فوق سن السادسة عشرة. وتحمل البطاقة صورة شخصية لحاملها، وتتضمّن معلومات وتفاصيل كاملة عن حياته، وتعتبر صالحة من ستة شهور الى سنة. ولا يحق للمحكومين بتهم أمنية، أو ذوي السوابق الاجرامية، الحصول على البطاقة. ويبلغ عدد هؤلاء، حسب ما ذكرت مصادر رسمية في وزارة الدفاع الاسرائيلية، ألفي شخص. تستهدف سلطات الاحتلال توزيع البطاقة على عدد يقارب الثمانين ألفاً، بينهم ٤٥ ألفاً من العمال، والباقون يذهبون الى اسرائيل بغرض تصريف الاعمال، أو لأسباب خاصة. وقد قدِّر دخل الذين يعملون في اسرائيل، العام ١٩٨٧، بـ ٨٠٠ مليون شيكل (ميشال سيلا وجويل غرينبرغ، «عملية استخدام البطاقات تبدأ اليوم في غزة»، **جيروزاليم بوست**، ٦/٦/١٩٨٩).

بدأ توزيع بطاقات التشخيص الممغنطة في غزة بتاريخ ٦/٦/١٩٨٩. وأوضح مصدر عسكري اسرائيلي، في حينه، ان على الراغبين في دخول اسرائيل للعمل التوجه الى ادارة الحكم العسكري في قطاع غزة خلال مدة اقصاها شهرين، للحصول على البطاقة الممغنطة مقابل مبلغ معيّن يدفع لادارة الحكم العسكري. وشدّد المصدر على تأكيد قرار سلطات الاحتلال منع كل من لم يحصل على البطاقة، خلال المدة المذكورة، من دخول اسرائيل. وتتوقع سلطات الاحتلال ان تصدر، خلال الفترة المقبلة، مئة ألف بطاقة (**الاتحاد**، ٦/٦/١٩٨٩).

في مواجهة ذلك، نفّذ الفلسطينيون، في الضفة والقطاع، اضراباً احتجاجياً عاماً، بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩، شلّ الحياة في المنطقتين (**القبس**، ٢١/٦/١٩٨٩). وأعرب مواطنون من جباليا عن رفضهم للبطاقة الممغنطة، لكنهم قالوا انهم ارغموا على تسلّمها بالقوة. وأوضحوا انهم لن يتأثروا بهذا الاجراء. ورأى آخرون في البطاقات عملية فصل واقعية لقطاع غزة عن اسرائيل. وكان فريق ثالث، أقل تفاؤلاً، ذكر ان الاسرائيليين «يعاملوننا كالكلاب»، فهم «يفرضون علينا الضرائب، ويحدّدون ارقام السيارات، ويفرضون لوحات معيّنة يسمح بموجبها بمرور العربات الى اسرائيل. نحن غير مرتاحين لكل ذلك، ولكن يتوجب علينا الحصول على الغذاء لاطفالنا». وأضاف بعضهم، «ان هذا كله لن يقوض الانتفاضة»؛ لكن المشكلة ان ما يدفعه المواطن ثمناً للبطاقة (٢٠ شيكلاً) يذهب لتعويض المستوطنين عن زجاج نوافذ قام بعض الفلسطينيين